



alanba.com.kw



الوكيل المساعد للقطاع أشار إلى توفير مدير ومراقب في كل فترة عمل بكل إدارة ضمن الإجراءات الاحترازية



السبب في لـ «الأنباء»: نجحنا في تجنب نزلاء «الرعاية الاجتماعية» أي إصابة بـ «كورونا»

بشري شعبان

قال الوكيل المساعد للقطاع الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون مسلم السبيعي إن القطاع يخلو من أي إصابة فيروسية سواء كورونا أو غيرها، مشيراً إلى أنه تم تقليص أعداد العمالة في القطاع من ضمن إجراءات الوقاية المتخذة بما لا يؤثر على الخدمات التي يقدمها. وأكد السبيعي في لقاء خاص مع «الأنباء» استمرار القطاع في اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، كاشفاً عن أنه تم تخصيص مبان داخل القطاع لسكن العمالة والأمن سواء في مجمع الصليبخات أو الدور الخارجية، في إطار الحرص الشديد على عدم مخالطة هذه العمالة مع أحد خارج القطاع أثناء انتقالهم للسكن بالخارج حتى لا يكونوا عرضة للإصابة ونقل العدوى للنزلاء، لافتاً إلى خضوع الموظفين للفحص الطبي أكثر من مرتين كل فترة مناوية. وعن الأنشطة الخاصة بشهر رمضان المبارك، ذكر المسلم أنه تم إعداد برنامج خاص للنزلاء في هذا الشهر المبارك يتخلله العديد من الأنشطة الدينية ومسابقات للقرآن الكريم وأنشطة لتحفيز الصغار على الصوم. وخلال اللقاء كشف السبيعي عن أن قطاع الرعاية الاجتماعية أصبح جاذباً للموظفين، مؤكداً أنه شخصياً يفتخر بالعمل فيه، فيالي التفاصيل:

- خصصنا مباني داخل القطاع لسكن العمالة والأمن حتى لا يكونوا عرضة للإصابة من خارج القطاع ونقل العدوى للنزلاء
- تقليص أعداد العمالة في القطاع ضمن إجراءات الوقاية المتخذة بما لا يؤثر على الخدمات التي نقدمها للنزلاء
- إلغاء الزيارات وتعديل ساعات العمل داخل القطاع بحيث تكون متلائمة في ظل الظروف الاستثنائية ومع عدد العمالة

بعد مرور ما يقارب الشهرين على انتشار فيروس كورونا كيف تقيم إجراءات قطاع الرعاية لمواجهة هذه الجائحة؟

● منذ بداية أزمة كورونا كان في قطاع الرعاية الاجتماعية حرص شديد على متابعة كل الطرق والأساليب والالتزامات والإجراءات الاحترازية لحماية النزلاء والموظفين والعاملين في هذا القطاع الإنساني، وقد اتخذنا العديد من الإجراءات الاحترازية بشكل عام والعمالة بشكل خاص ومنذ اليوم الأول كان لدينا حرص شديد على عدم مخالطة هذه العمالة مع أحد خارج القطاع أثناء انتقالهم للسكن بالخارج حتى لا يكونوا عرضة لنقل العدوى إلى الداخل، فكانت الخطوة الأولى توفير سكن لهم داخل القطاع وتوفير كل ما يحتاجون إليه في حياتهم اليومية لا تخرج العمالة إلى خارج أسوار القطاع ولا تخالط أي شخص.

وقد تم نقلهم إلى السكن داخل القطاع بعد خضوعهم للفحوصات الطبية اللازمة بالتعاون مع إدارة المركز الطبية والصحة الوقائية عبر مكتبها المتواجد داخل القطاع.

سكن العمال

وأيتم تم تسكين العمالة له داخل مباني الإدارات أم خارجها؟

● تم تخصيص أكثر من مبني للعمالة، وهي مبان غير مستخدمة تم تجهيزها لسكن العمالة داخل القطاع من خدمة النزول والأمن وعمال النظافة وعمال التغذية، وتم توفير ذلك لاستراحتهم والإقامة مع مراعاة اشتراطات السلامة وتوفير احتياجاتهم.

وماذا عن الدور الإيوائية الخارجية هل تسلمهم ذلك؟

● بالفعل تم توفير سكن لعمالة الدور في جميع الدور الخارجية إلى جانب تنفيذ جميع الإجراءات الاحترازية المعتمدة في المجمع خاصة فيما يتعلق بالفحص الدائم للعاملين والموظفين.

هل تم تقليص عدد هذه العمالة؟

● بالفعل تم تقليص عدد العمالة بما لا يؤثر على تقديم الخدمات المتكاملة وتم توفير نقطة صحية من قبل المركز الطبي التابع للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ومن خلاله يتم إجراء فحص ميداني عند بوابة الدخول للتأكد من سلامة كل من يدخل إلى هذا القطاع.

وبالنسبة للموظفين، هل تم تقليل أعدادهم في ظل هذه الظروف الاستثنائية وهل هناك متطوعون يعملون في هذا القطاع؟

● قطاع الرعاية الاجتماعية لم يعد يصنف من القطاعات الطارئة كما كان سابقاً وهو الآن من القطاعات الجاذبة للموظفين وذلك يعود أولاً إلى صرف البدلات والحوافز المالية والأهم البعد الإنساني للعمل ويحسب الأجر المادي، ونحمد الله أننا نعمل في هذا المجال الإنساني، ولا أتبع سرا إذا قلت أن هناك تهاافتا كبيرا حتى من الموظفين الذين يسري عليهم قرار مجلس الوزراء بشأن أحقيتهم في الإجازات ما زالوا ملتزمين بالدوام ويتابعون أعمالهم بالإضافة إلى عديد من المتطوعين من الموظفين.

وأريد التأكيد على نقطة مهمة وهي أن كل من يعمل في هذا القطاع يشعر بالارتياح، وبشكل شخصي افتخر أن أكون ضمن هذه المنظومة وأشكرهم على كل جهد يبذلونه وأكد حرص القطاع على سلامة النزلاء والعمالة والموظفين ويفضل من الله لم تسجل أي حالة مصابة بأي فيروس سواء كورونا أو غيرها.

بدل العدوى

متي تقر بدل العدوى للعاملين في قطاع الرعاية؟

● ابنتي على قناة تامة بأن الموظفين في القطاع يستحقون بدل العدوى وهناك قوانين محددة في ديوان الخدمة المدنية وقد قامت وزارة الشؤون بمخاطبة المعنيين بهذا الشأن ونأمل خيراً.

هل مازلت مستمرين في إصدار بطاقة أولوية في هذا الطرف الاستثنائي؟

● في بداية الشهر تم تشغيل الخدمة المتنقلة لرعاية كبار السن لتوزيع مستلزمات المسنين في منازلهم. وبالنسبة لبطاقة أولوية أو غيرها حتى لو استخرجت بسبب الحظر، فلا يوجد دوامات في وزارات الدولة، وأي إجراءات يحتاج إليها الجمهور يمكنهم إنجازها «اونلاين» وباستعانة أي مستحق تقديم طلب ولكن وجدنا من الأولوية صرف احتياجات أكثر للمسنين في ظل هذه الظروف أكثر من البطاقة.

شكراً لـ «الأنباء»

أعرب الوكيل المساعد لقطاع الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون مسلم السبيعي عن شكره إلى جريدة «الأنباء» لتواجدها الدائم ودعمها غير المحدود لقطاع الرعاية الاجتماعية، كما شكر جميع العاملين في القطاع وبالأخص إدارة العلاقات العامة، لاسيما مدير الإدارة عبدالله الحمدان على تجاوبه وتسهيل عمل وسائل الإعلام لتسليط الضوء على عمل هذا القطاع الإنساني.



مسلم السبيعي يتحدث إلى الزميلة بشري شعبان (متين غوزال)



- فحص طبي كل ساعة.. ومرتين خلال المناوبة واستبعاد أي موظف ترتفع درجة حرارته ضمن إجراءنا الوقائية
- «الرعاية الاجتماعية» أصبح من القطاعات الجاذبة للموظفين بسبب البدلات المادية والقيم الإنسانية
- هناك قرارات وشروط محددة تحكم السماح لبعض نزلاء «الأحداث» بقضاء رمضان مع أسرهم

ضيافة الأحداث بقضاء شهر رمضان مع أسرهم؟

● بالنسبة للأحداث، نتكلمنا قرارات نيابة الأحداث، والنائب العام هو من يحدد الخروج من عدمه، أما بالنسبة للنزلاء بشكل عام فنحن ملتزمون بالحجر المنزلي حال أي بيت، ونحاول قدر المستطاع

تقليل وتخفيف الاختلاط مع هذه الفئات، ودائماً نحرص على ألا يدخل عليهم أحد أو يخرج منهم أحد إلا في أكثر الظروف ضرورة حرصاً على سلامتهم وعدم مخالطتهم مع العمالة أو الأشخاص المخالطين بالخارج، كما أننا لا نضمن حالة من يأتي لزيارتهم.

وبالنسبة لبيوت الضيافة في إدارة الأحداث تخضع لشروط محددة ينسق فيها مع مدير إدارة رعاية الأحداث ومع مدير محكمة الأحداث.

والوقائي لجميع النزلاء في القطاع.

هل يتم الفحص الصحي الاحترازي بشكل يومي؟

● الفحص الصحي الاحترازي يجري على العاملين كل ساعة، وخلال المناوبة الواحدة يجري الفحص مرتين أو أكثر بالأخص قياس درجة الحرارة، وفي حال ارتفاع حرارة أي عامل لأي سبب، وحتى لو كانت إنفلونزا عادية أو موسمية مباشرة يتم استبعاده عن العمل، ويتم اتخاذ الإجراءات الوقائية الخاصة في ذلك.

الأنشطة الرضائية

ماذا عن الأنشطة الرضائية في ظل الظروف الاستثنائية؟

● في ظل إجراءات الحجر داخل المباني وإيقاف جميع الأنشطة، تم وضع خطط لكسر الملل من خلال توفير

وكما ذكرنا سابقاً تم إلغاء الزيارات أو أي طلبات خارجية تدخل إلى داخل القطاع، كما تم تعديل ساعات العمل داخل القطاع بحيث تكون متلائمة في ظل الظروف الاستثنائية ومع العدد الموجود من العمالة المتواجدة داخل القطاع.

ماذا عن مسؤولي الوظائف الإشرافية؟

● تم وضع جدول مناوبة لمسؤولي القطاع بحيث يتوافر مدير إدارة ومراقب في كل فترة عمل سواء صباحية أو مسائية ويعمم الجدول باسماء المناوبين على جميع الإدارات في حال الحاجة لاتخاذ أي قرار ويكون على تواصل مستمر مع جميع المديرين.

كما قمنا بتوفير المخزون الغذائي

المزيد لـ «الأنباء»: العقود الحكومية تستقبل مراجعها الاثنين والأربعاء من 11 إلى 2



بشري شعبان

كشفت مديرة إدارة العلاقات العامة الناطقة الرسمي في الهيئة العامة للقوى العاملة والمتحدث الرسمية لها أسيل المزيد في تصريح خالص لـ «الأنباء»، عن أن إدارة العقود والمشاريع الحكومية تستقبل أصحاب العقود والمشاريع يومي الاثنين والأربعاء من الساعة 11 حتى 2 ظهراً، وذلك لاستكمال إجراءات الإلغاء النهائي للسفر وإجراء التصديق أو فتح العقود الجديدة. وذكرت المزيد أنه تم تحديد رقم هاتف للاستفسار عن دعم العمالة الوطنية وذلك للرد على جميع استفسارات المواطنين بشأن دعم العمالة.

وبيئت أن فرق التفتيش العمالية قامت خلال الأسبوع الفائت بـ 11 جولة تفتيشية سجلت خلالها 390 مخالفة عمالية منها 265 عمالة في القطاع الأهلي و 124 عمالة منزلية بالإضافة إلى حالة واحدة (التحاق بعائل) وتم إغلاق 4 محلات مخالفة.



رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الرحاب التعاونية

وطلال الدابان أميناً للصندوق، ومشعل الزبني رئيساً للجنة المشتريات، وتركي المتلمم رئيساً للجنة المالية والإدارية.

الرحاب التعاونية برئاسة يوسف ناصر الخياري، وراشد العزيور نائباً للرئيس، وبدر الهبيدة أميناً للصندوق،

محمد راتب

تم تشكيل مجلس إدارة جمعية

الهيئة لسر والدابان للصندوق والزبني للمشتريات والمتلمم للمالية والإدارية

تشكيل مجلس إدارة جمعية الرحاب برئاسة الخياري والعزيور نائباً

«الجمارك»: لا يُسمح بدخول أي منتجات مزدوجة المنشأ

قالت الإدارة العامة للجمارك إنه لا يسمح بدخول أي منتجات إلى البلاد تكون مبهولة المصدر أو مزدوجة المنشأ أو لا تحمل دلالة المنشأ وكذلك قبل إجازتها من الجهات المعنية في الدولة.

وذكرت «الإدارة» في بيان صحافي أن قانون الجمارك الموحد والتعليمات الجمركية رقم 48 لسنة 2004 و 106 لسنة 2019 تخضع بموجبها البضائع الواردة إلى البلاد بما فيها المنتجات الزراعية لإجراءات صارمة عبر أنظمة جمركية آلية سواء أثناء مرحلة تدقيق وتوثيق البيانات أو خلال إجراءات التفتيش الجمركي.

وأفادت بأن المنتجات الزراعية الواردة إلى البلاد تخضع إلى جانب الإجراءات الجمركية لإجراءات رقابية فعالة تتعلق بالفحص والتحليل و«لا يسمح بدخول تلك المنتجات أو تداولها بالسوق المحلية إلا بعد الحصول على الإفراجات اللازمة لها ومطابقتها بالمواصفات الصحية من الجهات المعنية في الدولة».

وشددت على الالتزام بالإجراءات المتبعة في هذا الشأن سواء الجمركية أو الرقابية وحرصها على أن تحمل جميع البضائع الواردة اسم بلد المنشأ بشكل واضح وثابت على مفرداتها بحسب طبيعتها. وأشارت إلى عدم الإفراج عن البضائع المقيد استيرادها إلا بوجود إفراج لها من الجهات المعنية بعد مطابقتها للمواصفات الخاصة بها وإجازة سلامتها وصلاحيته للتداول في السوق المحلية.